الأمم المتحدة

A/65/130

الجمعية العامة

Distr.: General
14 July 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

الموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة للحوار الرفيع المستوى الرابع بشأن تمويل التنمية (نيويورك، ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠)

أولا - مقدمة

١ - عقدت الجمعية العامة الحوار الرفيع المستوى الرابع بشأن تمويل التنمية في ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس عام ٢٠١٠ بمقر الأمم المتحدة. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ''توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: حالة التنفيذ والمهام المقبلة''.

٢ - وافتتح رئيس الجمعية العامة، علي عبد السلام التريكي، الاجتماع. وأدلى ببيانات الأمين العام وممثلو أصحاب المصلحة من المؤسسات الرئيسية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة التجارة العالمية. وأدلى ببيانات رئيس وزراء ووزيران وستة نواب وزراء وعدد من المسؤولين الرفيعي المستوى من ٦٧ حكومة في الجلسة العامة، من بينهم سبعة ممثلين تكلموا باسم مجموعات من البلدان. وخُصص اليوم الثاني لثلاث موائد مستديرة تفاعلية لأصحاب المصلحة المتعددين عن مواضيع مختارة، أعقب كل منها حوار تفاعلي غير رسمي. ومن بين المشاركين في تلك الاجتماعات غير الرسمية ممثلون رفيعو المستوى للحكومات، و ٢٢ ممثلا للمنظمات الدولية ومراقبا، وممثلو ٢٤ منظمة من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

* A/65/150.

050810 300710 10-45172 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

٣ - وكانت عناوين اجتماعات المائدة المستديرة والحوار التفاعلي غير الرسمي على النحو التالي:

- المائدة المستديرة ١: إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي وآثاره على التنمية.
- المائدة المستديرة ٢: أثر الأزمة المالية والاقتصادية الحالية على الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة والديون الخارجية والتجارة الدولية.
- المائدة المستديرة ٣: دور التعاون الإنمائي المالي والتقني، بما في ذلك المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، وفي حشد وتعبئة الموارد المالية المحلية والدولية من أجل التنمية.
- الحوار التفاعلي غير الرسمي: الصلة بين التمويل من أجل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: الطريق صوب المناسبة الرفيعة المستوى عام ٢٠١٠.

٤ - وكان معروضا على الاجتماع تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (A/64/322) والتقرير المرحلي للأمين العام عن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية (A/64/189 و Corr.1). ويرد أدناه ملخص للمناقشات التي دارت في الجلسات العامة واجتماعات الموائد المستديرة والحوار التفاعلي.

ثانيا - الجلسات العامة

٥ - افتتح رئيس الجمعية العامة الجلسة مؤكدا على أن الأولوية الحالية في البلدان المتقدمة والنامية هي ضمان حدوث انتعاش اقتصادي مستدام من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وواصلت البلدان النامية، على نحو خاص، دفع ثمن باهظ لأزمة لا يد لها فيها. ولذا كان من الأهمية بمكان زيادة نوعية المساعدات وحجمها، ومقاومة التدابير الحمائية في التجارة الدولية والتوصل إلى استنتاج موجه نحو التنمية لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكفل التدابير الدولية عدم وقوع الاقتصادات النامية، التي استفادت من مبادرات تخفيف عبء الديون، مرة أخرى في ضائقة الديون كنتيجة للأزمة.

٦ - ووفقا للمتكلم، كشفت الأزمة عن نقاط ضعف أساسية في الحوكمة الاقتصادية العالمية. وكان من الضروري زيادة تنظيم الأسواق المالية وتعزيز الرقابة عليها، فضلا عن إصلاح حوكمة المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك زيادة أصوات البلدان النامية ومشاركتها. ويوفر الحوار الرفيع المستوى فرصة هامة لاستعراض إجراءات السياسة العامة

وتعبئتها من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية، في إطار الالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية.

٧ - وأشار الأمين العام، في كلمته الافتتاحية، إلى ارتفاع التكلفة البشرية للأزمة المالية إذ بدأ الاقتصاد العالمي انتعاشه الهش. وشدد على أنه يلزم الجهات المانحة والمؤسسات الدولية القيام بأكثر من ذلك بكثير لتخفيف معاناة الفئات الأكثر ضعفا. وأشار إلى أن المؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قد أكد على أن المواجهات قصيرة الأجل لهذه الأزمة يجب أن تتواءم مع الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل. وهكذا، تضمنت المبادرات المشتركة التسع لمواجهة الأزمة، التي وضعها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، خطوات فورية لمعالجة الآثار المترتبة على الركود الاقتصادي فضلا عن اتخاذ تدابير طويلة الأجل لإيجاد فرص العمل اللائق وتوفير المزيد من التنمية العادلة والمستدامة .

٨ - ويجب أن يظل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة، لا سيما في الفترة المؤدية إلى القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، التي ينبغي عليها اتخاذ قرار بشأن خطة عمل للوفاء بالموعد النهائي في عام ٢٠١٥. وقدم توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية إطارا لشراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية لازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال مزيج من استراتيجيات التنمية المملوكة وطنيا والاستثمار والتجارة والمعونة وتخفيف عبء الديون وإصلاحات الحوكمة الاقتصادية العالمية.

٩ - وأشار نائب الرئيس ورئيس شبكة الحد من الفقر والإدارة الاقتصادية التابعة للبنك الدولي، أوتافيانو كانوتو، في تعليقه على تأثير الأزمة، إلى أنه حتى الانتكاسات المعتدلة يمكن أن تحدث آثارا اجتماعية مكلفة وطويلة الأمد حيث تضطر الأسر التي يتوفر لها عدد قليل من فرص العمل البديلة وتقل إمكانية حصولها على قروض في كثير من الأحيان للحد من استهلاك الطعام أو إخراج الأطفال من المدرسة. وشمل تصدي البنك الدولي للأزمة، في جملة أمور، تعبئة ٨٧,٦ بليون دولار في شكل التزامات مالية تراكمية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وكان من المحتمل أن تتجاوز تلك الالتزامات ١٠٠ بليون دولار بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٠. ورافق جهود التصدي للأزمة التي بذلها البنك الدولي عمل واسع النطاق لتحديث حوكمة الشركات وتعزيز أصوات البلدان ذات الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية في عملية صنع القرار. وقدمت المعونة الإنمائية وتخفيف عبء الديون والمساعدات المتعددة الأطراف فرصا

للاستثمارات ذات العوائد المرتفعة، وهذا بدوره سيساعد على إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي من أجل التوصل إلى نمط للنمو أكثر استدامة وموجها نحو التنمية على المدى الطويل. ووفقا للمتكلم، يوفر إطار المساءلة المتبادلة المنصوص عليه في توافق آراء مونتيري أساسا متينا لبناء إطار أكثر شمولا لمعالجة القضايا العالمية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠ - وأبرزت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ربيكا غرينسبان، حقيقة أن البلدان النامية تواجه خيارات مؤلمة حيث تزداد الحاجة لتقديم الخدمات وتتضاءل الأموال المتاحة. ومن الضروري زيادة نوعية المساعدات وحجمها لتجنب الآثار الوخيمة على المدى الطويل لخفض الخدمات في المجالات الأساسية مثل التعليم، وضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين تعبئة المساعدة الإنمائية بسرعة لكل من احتياجات التنمية على المديين القصير والطويل. ودعا المتحدث إلى تحقيق المزيد من التقدم بشأن التعهدات بتحرير المعونة وتحسين المساءلة المتبادلة والشفافية من أجل تقديم تمويل غير مشروط ويمكن التنبؤ به من أجل التنمية. ويمكن استكمال المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية بمصادر مبتكرة لتمويل التنمية، مثل مرفق التمويل الدولي للتحصين، وفرض الرسوم على تذاكر الطيران لتمويل سُبُل علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا.

١١ - ودعا المتحدث الى إدراج مخاطر تغير المناخ في المساعدة الإنمائية الرسمية نظرا لأن ٤٠ في المائة من استثمارات التنمية التي تمولها المساعدة الإنمائية الرسمية والقروض الميسرة عرضة، وفقا لبعض التقديرات، لمخاطر المناخ. ولا بد من التصدي للتحديات الإنمائية والبيئية معا من أجل ضمان اتساق السياسات. وينبغي توجيه المزيد من الاهتمام للحد من أعباء ديون البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المستثناة من خطط تخفيف عبء الديون الدولية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز الشمول المالي لزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية لكل من المدخرين والمقترضين المحتملين.

١٢ - وأكد نائب الأمين العام للأونكتاد، بيتكو دراغانوف، أنه من الحيوي إعادة تركيز الأنشطة المالية على تحفيز الاستثمارات المادية والبشرية وإيجاد فرص العمل على أساس مبدأ العمل اللائق في البلدان النامية. ويُعد توفُّر الطاقات الإنتاجية المتطورة والمتنوعة أساسيا، لا سيما بالنسبة للبلدان الأقل نموا، من أجل التنمية المستدامة. وتساعد الاستثمارات في البنية الأساسية المادية والاجتماعية أيضا في توفير الظروف اللازمة للاستثمار الخاص.

١٣ - وأوصى المتكلم الحكومات بأن تضع الأطر التنظيمية وأطر الاقتصاد الكلي التي تمنع تدفقات رأس المال غير المرغوب فيها، وتوجه الموارد نحو الاستثمار المنتج. ورحب أيضا بجهود الإصلاح الأخيرة داخل الهيئات المالية المتعددة الأطراف التي ساعدت في إعادة التوازن

لسلطة صنع القرار في مؤسسات بريتون وودز. وقد أدت تدابير مرحلة ما بعد الأزمة التي اتخذها المجتمع الدولي إلى زيادة القدرة التمويلية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وحذر المتكلم، مع ذلك، من ضرورة توجيه موارد جديدة بعناية للبلدان التي تحتاج إليها، دون اللجوء إلى وصفات السياسة العامة ذات المردود العكسي أو شروط مرهقة. وفي هذا الصدد، كان تخصيص حقوق السحب الخاصة مؤخرا على أساس الحصص القائمة مضللا إلى حد ما، لأنه أدى إلى توجيه الجزء الأكبر من الموارد إلى البلدان المتقدمة النمو.

١٤ - وأكد مدير الشعبة الإنمائية في منظمة التجارة العالمية، شيشير بريادارشي، أن الانكماش الاقتصادي الناجم عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد أثر على جميع قطاعات الاقتصاد العالمي. وقال إن النظام التجاري المتعدد الأطراف قد قاوم الزيادة الكبيرة في التدابير الحمائية وساعد في إعادة توجيه النظام الاقتصادي العالمي إلى مسار هش للانتعاش. وكان اختتام المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لجولة الدوحة بنجاح وتوجيهها نحو التنمية أمر أساسي بالنسبة للبلدان النامية، التي ينبغي أن تدرج التجارة في خططها الإنمائية.

١٥ - ودعا المتكلم إلى زيادات كبيرة في المعونة من أجل التجارة للسماح للبلدان النامية بجني الفوائد المحتملة من زيادة الوصول إلى الأسواق التي ستنتج عن الاختتام الناجح لجولة الدوحة. وهذا من شأنه أن يعزز التنمية عن طريق التجارة وتحقيق نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة ومراعاة للتنمية. وبينما نجحت الجهود التي بُذلت مؤخرا لحشد الموارد من أجل المعونة للتجارة، فإنه من المهم النظر إلى التحديات المقبلة، بما في ذلك زيادة الضغوط على البلدان المانحة وانتعاش البلدان غير المتكافئ من الأزمة المالية الأخيرة.

١٦ - وتناول معظم المتكلمين في الجلسة العامة مسألة إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية بهدف زيادة أصوات البلدان النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومشاركاتها لتعكس الاقتصاد العالمي المتغير. وأشير إلى أن ''إصلاح أصوات'' مؤسسات بريتون وودز، الذي يُدرج حاليا على جدول الأعمال، لم يكن كافيا، ودعا بعض المتكلمين، على وجه التحديد، إلى توسيع نطاق مشاركة البلدان الأفريقية في تلك المؤسسات في شكل مجموعات مخصصة، مثل مجموعة العشرين وفي هيئات وضع القواعد. وأكد أحد المتكلمين، وهو يمثل مجموعة كبيرة من البلدان، من جديد رأيا مفاده أن الزيادة في الحصص بالنسبة للبلدان النامية ينبغي ألا تقل عن ٧ في المائة. ولاحظ بعض المتكلمين أن تعزيز تمثيل الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية في المؤسسات والترتيبات الدولية القائمة من شأنه أن يساعد على تعزيز شرعية تلك المؤسسات وقراراتها.

١٧ - ودعا العديد من المتكلمين إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية وزيادة الاستفادة من الجمعية العامة باعتبارها المنتدى الطبيعي لإجراء مناقشات بشأن قضايا الاقتصاد الكلي وتنسيق برامج التنمية الدولية وعمليات صنع القرار. وهذا يتطلب تعزيز التنسيق والتلاحم في إطار الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وأشار العديد من المتكلمين إلى الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المكلف بمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية. وينبغي، أيضا، أن يكون هناك دور للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ضمان تنسيق السياسات.

١٨ - وكان هناك اتفاق عام بين المتكلمين على أن تعبئة الموارد المحلية هي مصدر التمويل الرئيسي من أجل التنمية. كما أكد عدد من المتكلمين على أنه من أجل تنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق هذه التعبئة، تحتاج الدول النامية إلى حيّز كاف من أجل السياسات. وأعرب بعض المتكلمين عن تفضيلهم تحويل المساعدة الإنمائية عن طريق دعم الميزانية. كما أُكدت الحاجة إلى إصلاح مالي، بما في ذلك توسيع قاعدة الضرائب، وإصلاح إدارة الضرائب وتعزيز القدرة على مكافحة التهرب الضريبي. وفي هذا الصدد، جرى التشديد على الحاجة إلى زيادة التعاون الدولي. وفي حين اعتبر بعض المتكلمين القطاع الخاص المحرّك للتنمية المستدامة وأكدوا الحاجة إلى بيئة قادرة على الاستثمار الخاص، المحلي والأجنبي في آن معا. فقد دعا بعض المتكلمين إلى دعم الشراكات القائمة بين القطاعين الخاص والعام، ومسؤولية الشركات، مشيرين إلى أن الاتفاق العالمي إنما يقدم إطارا متينا وديناميا من أجل حفز القطاع الخاص.

١٩ - ولاحظ كثير من المتكلمين أنه من الضروري تعبئة مجموعة كاملة من موارد التمويل الدولي لإكمال الموارد المحلية. وفي حين أكد بعض المتكلمين على الصلة القائمة بين تمويل التنمية والأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الهدف رقم ٨. فقد لوحظ أن إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية قد دعا إلى تعبئة الموارد للتنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، من خلال استراتيجية للتعاون الإنمائي أطول أجلا، تراعي الوصول إلى الأسواق، ونقل التكنولوجيا، والأمن الغذائي، والديون الخارجية، والتمويل اللازم من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيّف معه.

٢٠ - وفي هذا الصدد، تم التسليم بأن أحوال البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، بما فيها أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان التي تعاني من ظروف النزاع أو ما بعد النزاع، ينبغي معالجتها ووضع احتياجاتها في رأس الخطة

الإنمائية الدولية. كما تم التسليم بأهمية وإلحاح بناء القدرات من أجل القدرة على التحمّل لأجل طويل بالنسبة للصدمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، وبخاصة في أكثر البلدان ضعفا. وعلاوة على ذلك، فإنه من المهم، حسب رأي بعض المتكلمين، التركيز على جدول أعمال التماسك لمجموعة العشرين الذي يتابع الالتزامات المقطوعة بتعزيز الإنعاش الاقتصادي والنمو المتين المستدام المتوازن، وبالوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمعونات، وباستكشاف آليات وشراكات جديدة للتمويل.

٢١ - ودعا جميع المتكلمين تقريبا إلى أن تحقق الوثيقة الختامية لجولة الدوحة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف خطتها الإنمائية وأن تستخدم التجارة كأداة لتعزيز التنمية المستدامة. ومن شأن زيادة الوصول إلى الأسواق وخفض الإعانات الزراعية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، الإسهام إلى حد كبير في تمويل التنمية. ودعا بعض المتكلمين البلدان المتقدمة إلى مقاومة الإغراء باللجوء إلى تدابير حمائية وإلى بذل الجهود لتحسين المشاركة الفعّالة من قبل منتجي السلع في التجارة العالمية.

٢٢ - وأكد عدد من المتكلمين أن البلدان النامية تحتاج إلى بيئة سياسية مؤاتية وآليات تنظيمية مناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية من أجل تنمية القدرات الإنتاجية. ولاحظ بعض المتكلمين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تكون مفيدة بوجه خاص في هذا الصدد وأنها تحتاج إلى التوجيه إلى البلدان المنخفضة الدخل من خلال التعاون الدولي في استخدام آليات الضمان والتخفيف من الأخطار.

٢٣ - وأكد معظم المتكلمين على الحاجة إلى أن تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك التزام غلين إيفلز بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأفريقية حتى عام ٢٠١٠. وكان هناك نداء من أجل اتخاذ قرار عاجل خلال الدورة التالية للجمعية العامة، وذلك في إطار تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بقصد إنشاء آلية للرصد من أجل جميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا. وجرى التأكيد على أن تحسين فعالية المعونة، مع التقيد بمبدأ الملكية الوطنية، هو هدف تكميلي من أجل الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. ومع التسليم بأهمية المعونة الفعالة المقدمة بكفاءة، فقد سلّم عدد من المشاركين بأن مجموعة من السياسات الوطنية والدولية المتماسكة لا تقل عن ذلك أهمية بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٤ - كما أُشير إلى أهمية مصادر التمويل المبتكرة في تكملة المساعدة الإنمائية التقليدية. وأعرب بعض المتكلمين عن دعمهم للمبادرات التي تنطوي على تبرعات وأبرزوا قيمتها في استهداف الحاجات الخاصة بالبلدان النامية. وركّز أحد المتكلمين على مبادرة محددة، يمكن

بواسطتها استعمال العائدات من بيع حصصها من الانبعاثات في المزاد لتمويل التكيّف مع تغير المناخ وأنشطة التخفيف من آثاره في البلدان النامية. وفي حين دعا متكلم آخر يمثّل مجموعة من البلدان إلى إجراء متابعة للفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ١٩٣/٦٤ بشأن تمويل التنمية، التي دعت فيها الجمعية إلى إقامة مناسبة غير رسمية بشأن إمكانيات مصادر التبرعات المبتكرة من أجل تمويل التنمية، وقدم الدعم لعقد مثل هذه المناسبة للتحضير من أجل مؤتمر قمة للأهداف الإنمائية للألفية.

٢٥ - ودعا متكلمون عديدون إلى إيجاد حل عادل ودائم وإنمائي الوجهة للديون الخارجية للبلدان النامية بقصد تحرير الموارد من أجل التنمية. وأُولي اهتمام خاص إلى عدد من البلدان التي تعتمد نظمها الاقتصادية على القطاعات التي تولّد النقد الأجنبي، كالسياحة، التي أُصيبت بشدة من جراء الأزمة المالية وعانت من صعوبات خطيرة في خدمة ديونها الخارجية. فقد كان من شأن الصعوبات الاقتصادية إبطاء التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مما أثر بشكل مباشر على إمدادات الأغذية والطاقة. وأُعرب عن وجهة نظر مفادها أنه ينبغي النظر على وجه الاستعجال في جميع خيارات التخفيف من الديون بالنسبة لتلك البلدان وبالنسبة لأفقر البلدان الأخرى، بما في ذلك جميع خيارات تخفيف عبء الديون بما في ذلك إلغاء وتخفيف عبء الديون الطويلة الأجل بدون وضع شروط. وفي حين أعربت بعض الوفود عن وجهة نظر مفادها أن البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون والمعرضة أيضا للصدمات الخارجية ينبغي أن تُمنح حق الحصول على القروض التساهلية والتمويل من المؤسسات المالية الدولية.

٢٦ - ونعى بعض المتكلمين تلاشي الالتزامات بتمويل للتنمية ودعوا إلى مواصلة العمل لتعزيز آلية المتابعة، وذلك وفقا لالتزام مونتيري ”بالمثابرة في العمل“. وسيتطلب هذا مشاركة أقوى من قِبل أصحاب المصلحة المؤسسية الرئيسيين، خارج الاجتماعات الرسمية. كما أُشير إلى وجود تلاق بين عملية المتابعة لتمويل التنمية وبين عملية الوثيقة الختامية للمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية. ولذلك كان من المهم معالجة العمليتين كلتيهما من منظور تمويل التنمية. وشدّد عدد من المتكلمين على الحاجة إلى ضمان أن تقدم النتائج الرئيسية الناجمة عن الحوار الرفيع المستوى مُدخلا في العملية الاستشارية من أجل مؤتمر القمة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

ثالثا – المائدة المستديرة ١ إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي والآثار المترتبة عليه بالنسبة للتنمية

٢٧ – إثر الملاحظات الافتتاحية التي أدلت بها الرئيسة، غيرت روزنتال، الممثلة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة، أبرزت المائدة المستديرة ١ ثلاثة عروض قدمها، خوزيه أنطونيو أوكامبو؛ وهو أستاذ الممارسة المهنية في الشؤون الدولية والشؤون العامة في جامعة كولومبيا، ورانجيت تيجا، نائب مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والاستعراضات في صندوق النقد الدولي؛ ومارتن خور، المدير التنفيذي لمركز الجنوب.

عروض قدمها أعضاء حلقات النقاش

٢٨ – أعرب السيد أوكامبو عن وجهة نظر مفادها أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور أكبر في الحوار الجاري بشأن المسائل الاقتصادية والمالية العالمية. وشدد على أن إصلاح النظام المالي الدولي ينبغي أن يركز على ثلاث مجموعات من المواضيع، وهي: التنظيم المالي، والإصلاح العميق لصندوق النقد الدولي، وإنشاء آلية سيادية لحل مسألة الديون. كما ينبغي لخطة الإصلاح في مجال التنظيم المالي أن تتضمن تنظيما لحسابات رأس المال. وهذا هام بوجه خاص بالنسبة للبلدان النامية، التي، بفضل معدلات فوائدها الأعلى نسبيا، جذبت رؤوس الأموال القصيرة الأجل، التي لا يمكنها استيعابها بشكل منتج. أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي، فينبغي أن يصبح الجهاز الرئيسي لتنسيق السياسات الاقتصادية، والترويج لاستخدام حقوق السحب الخاصة، وجعل قروضه أكثر تلقائية، وأكثر قابلية للتنبؤ بها، وبشروط أقل أو بدون شروط على الإطلاق. كما يحتاج العالم إلى آلية دولية من أجل تسويات سيادية للديون، وربما إلى بعض التسويات الخاصة عبر الحدود. وآلية من هذا النوع، لا يزال يتعين إنشاؤها، لا غنى عنها من أجل حل أزمات الديون بشكل منظم وفي الوقت المناسب.

٢٩ – وناقش السيد تيجا (صندوق النقد الدولي) ثلاث مسائل رئيسية في مجال إصلاح إدارة الصندوق وولايته، وعلى وجه التحديد هيكل إدارته، وتنسيق سياساته، ومهمة الرقابة وعمليات الإقراض. أما مسألة الإدارة فهي هامة جدا بالنسبة لشرعية الصندوق. فبالإضافة إلى إعادة ترتيب الحصص لصالح البلدان النامية، فهي تنطوي على تكوين المجلس، كما تنطوي على عملية انتقاء الإدارة وتنوع الموظفين. وسيتطلب تحسين الدور في تنسيق السياسات مشاركة رفيعة المستوى عن طريق لجنة دولية للشؤون النقدية والمالية بعد إصلاحها أو جهازا جديدا آخر. ولتعزيز وظيفته الرقابية، سيولي الصندوق مزيدا من التركيز على رصد النظم الاقتصادية المتقدمة والنظم الاقتصادية الكبيرة الناشئة وكذلك الأسواق المالية. كما أولي مزيد من الاهتمام للآثار المترتبة على السياسات القطرية بالنسبة لبقية العالم.

وعلاوة على ذلك، فقد أصبح صندوق النقد الدولي أكثر نشاطا في التعامل مع مسألة تدفقات رؤوس الأموال، بما في ذلك من خلال التعاون مع البلدان الأعضاء بشأن جدوى الضوابط المفروضة على رأس المال. كما يسعى الصندوق إلى إدخال مزيد من التعديلات على مجموعة وسائل الإقراض لديه لجعل توفر السيولة أكثر تلقائية وإمكانية في التنبؤ وأكبر حجما.

٣٠ - وقد أشار السيد خور (مركز الجنوب) إلى أن الدرس الرئيسي المستفاد من الأزمة الأخيرة هو أن التمويل يجب أن يخدم احتياجات الاقتصاد الفعلي، وفي حالة البلدان النامية، احتياجات التنمية. والعودة بالتمويل، الذي ما برح كثير التقلب وتعتوره المضاربة، إلى دوره السليم يتطلب تنظيما أكثر صرامة وفعالية بكثير. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى إصلاح المؤسسات المالية. فمن المهم أن تركز المصارف التجارية على الودائع وأنشطة القروض، بدلا من تركيزها على التجارة في االممتلكات. وينبغي القيام بذلك على نطاق دولي، بما في ذلك في البلدان النامية، لتجنب التحكيم النظامي. وثمة مهمة هامة أخرى هي إعادة تنظيم تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود بقصد تثبيط المضاربات. وبناء عليه، فإنه ينبغي أن يعاد النظر في دور ضوابط رأس المال وأن يُدرج في خطة الإصلاح. وبالإضافة إلى هذا، ينبغي القيام بمزيد من البحث بشأن جدوى فرض الضرائب على المعاملات الدولية. وحسب رأي عضو حلقة النقاش، فإن تسوية الخلل التجاري يتطلب إعادة توزيع للطلب العالمي. كما ينبغي أن تعالج السياسات الوطنية مشاكل الإفراط في الاستهلاك في الولايات المتحدة والنقص في الاستهلاك في بلدان الفائض، بما فيها ليس الصين فحسب، بل ألمانيا واليابان أيضا.

المناقشة

٣١ - خلال التبادل التفاعلي في وجهات النظر الذي تلا ذلك، أكد معظم المتكلمين على الحاجة الماسة إلى تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية؛ كما أشير إلى كون الأمم المتحدة محفلا فريدا من أجل التوصل إلى توافق في الآراء؛ وبناء عليه، ينبغي تعزيز دورها وجدواها في بحث المسائل الاقتصادية والمالية العالمية. وأُعرب عن وجهة نظر مفادها أن نتائج المؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية إنما تمثل مثالا جيدا على النجاح في التوصل إلى توافق في الآراء في الأمم المتحدة بشأن المسائل الاقتصادية والمالية الدولية. ولذلك، فإن هناك حاجة إلى آلية متابعة قوية للمؤتمر. كما أشار المشاركون إلى الحاجة إلى إقامة صلات أوثق بين مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة. كما ينبغي لمؤسسات بريتون وودز أن تشارك مشاركة كاملة في العملية الحكومية الدولية للأمم المتحدة وذلك كأعضاء في منظومة الأمم المتحدة.

٣٢ - وأشير في الوقت ذاته، إلى أنه ما برح من الصعب جدا في الأمم المتحدة حتى الآن تجاوز المناقشات والتوصل إلى اتفاقات، في حين أن مجموعة الـ ٢٠ ظهرت كقوة قادرة على تحقيق التغيير. وبالنظر إلى أهمية تحسين التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية، فقد نُظر إلى القرار باستخدام مجموعة الـ ٢٠ من أجل تحقيق هذه الأغراض على أنه تطور إيجابي. بيد أن الحل الأفضل بكثير بالنسبة لبعض المتكلمين يتمثل في إسناد هذه المهمة لمنظمة تمثيلية، كصندوق النقد الدولي. وشدّد العديد من المتكلمين على أهمية جعل دوري مجموعة الـ ٢٠ والأمم المتحدة يكملان بعضهما بعضا. كما ينبغي أن تتلقى مجموعة الـ ٢٠ الدعم من عدد من منظمات الأمم المتحدة.

٣٣ - وعند مناقشة إصلاح المؤسسات المالية الدولية، رأى بعض المتكلمين أنه ينبغي ألا يكون هناك حق النقض في أي من تلك المؤسسات. وعلاوة على ذلك، ولضمان التمثيل المباشر أو غير المباشر لكل بلد، ينبغي أن يكون لدى هيئات الإدارة الاقتصادية العالمية نظام للدوائر الانتخابية على الأقل، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ودعا عدة مشاركين إلى إنشاء آلية تنظيمية عالمية جديدة. كما أُكِّدت الحاجة إلى وجود مجلس للاستقرار المالي أكثر اتساما بالديمقراطية وكذلك إلى المزيد من المشاركة من قبل الأمم المتحدة.

٣٤ - وشدّد مشاركون كثيرون على أنه رغم التغييرات الهامة والإيجابية التي طرأت مؤخرا، فإنه يمكن زيادة تحسين الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي لجعله أكثر جاذبية بالنسبة للأعضاء. كما ينبغي، استعراض سياسة شروط الإقراض مرة أخرى لجعلها أقل اتساما بالتدخل. كما أُشير أيضا إلى أن النموذج التحوري الجديد لا يصلح للعمل وأنه ينبغي أن يكون لدى البلدان النامية حيزا مناسبا من أجل السياسات بقصد اتخاذ التدابير المضادة للدورة الاقتصادية واتباع استراتيجيات إنمائية وطنية الملكية. وإلى جانب ذلك، ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يتعاون بشكل أوثق مع المؤسسات النقدية الإقليمية.

٣٥ - وأبرز العديد من المتكلمين أهمية إصلاح نظام الاحتياطي العالمي في ذات الوقت الذي اعترفوا فيه بأن هذا يشكل عملية أطول أجلا. كما اقتُرح زيادة دور حقوق السحب الخاصة بشكل ملموس، بما في ذلك استخدامها لأغراض التنمية. وفي حين ركز بعض المتكلمين على الحاجة إلى التخفيف من أعباء ديون البلدان النامية وإنشاء آلية من أجل تسويات الديون السيادية. حث العديد من المشاركين على إمعان النظر في اقتراحات قائمة بشأن هذه المسائل، بما فيها فرض الحظر الاختياري لمدفوعات الديون وكذلك إنشاء مركز للتحكيم بشأن الديون، أو محكمة دولية للإفلاس.

رابعا – المائدة المستديرة ٢ – أثر الأزمة المالية والاقتصادية الحالية على الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة والديون الخارجية والتجارة الدولية

٣٦ – أشارت رئيسة المائدة المستديرة ٢، أولغا ألغايروفا، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في سلوفاكيا، في ملاحظاتها الاستهلالية إلى أن العامين الماضيين قد شهدا أزمات عالمية متتابعة، مما أثر على البلدان المتقدمة، والناشئة والنامية على حد سواء. ويمكن للأزمات أن تؤثر تأثيرا خطيرا على التنمية وعلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية رهنا بدرجة الضعف إزاء الصدمات الاقتصادية الخارجية. وقد ضم اجتماع المائدة المستديرة اثنين من أعضاء فريق المناقشة، دانييل تيتيلمان، مدير شعبة الدراسات الإنمائية باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي شارك باسم اللجان الإقليمية، وهينير فلاسبيك، مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية بالأونكتاد.

البيانات المقدمة من أعضاء فريق المناقشة

٣٧ – تناول السيد تيتيلمان بالبحث أثر الأزمة الأخيرة على النشاط الاقتصادي العالمي، بما في ذلك الآثار الوخيمة على البلدان النامية، من خلال، في جملة أمور أخرى، ارتفاع نسبة البطالة. بيد أن مختلف البلدان والمناطق النامية قد تأثرت بدرجات متفاوتة من الكثافة وبعوامل مختلفة، التي يجب مراعاتها في تقييم الأزمة وفي تصميم سبل لمعالجة تأثيرها ومنع تكرار حدوثها. وليس لدى جميع الاقتصادات النامية القدرات المالية والضريبية اللازمة للتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، ولحفز الطلب الكلي على وجه الخصوص. وعلاوة على ذلك، فإن الكثير من الاقتصادات النامية تفتقر إلى القدرات الإنتاجية اللازمة وإلى تخصص الإنتاج ليتسنى لها الاستفادة من الإنعاش في التجارة الدولية.

٣٨ – ومن حيث الإنعاش، وفقا للمتكلم، فإن الاقتصادات النامية ستنمو بشكل أسرع من الاقتصادات المتقدمة، ومن المتوقع أن يكون بعضها محركا للنمو على الصعيد العالمي. ويتمثل التحدي الرئيسي لحقبة ما بعد الأزمة في تجنب أخطاء الماضي، أي تركيز الموارد المالية الدولية في مجموعة صغيرة من البلدان النامية ومجموعة صغيرة من القطاعات الإنتاجية. وأشار المتكلم أيضا إلى الحاجة إلى إصلاح عميق للهيكل المالي الدولي؛ واعتماد سياسات لمواجهة التقلبات الدورية للتصدي للسلوك الخاطئ للأسواق المالية الدولية؛ وزيادة التنسيق العالمي، والإقليمي ودون الإقليمي لتطوير نظم الإنذار المبكر لتجنب الأزمات في المستقبل، ولوضع نظام وخطط جديدة للإشراف، وتنسيق السياسات من أجل زيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية وفعاليتها. وفيما يتعلق بنظام الإنذار المبكر، يمثل فريق من الخبراء المستقلين ذوي

الشهرة العالمية أحد الاحتمالات. ولقد أصبحت عوامل من قبيل موجات التدفقات القصيرة الأجل غير المنتجة والمتقلبة في عدد من الاقتصادات الناشئة مع ارتفاع أسعار الفائدة وتزايد دور المضاربة في دفع أسعار السلع الأساسية نحو الارتفاع، واضحة بشكل متزايد خلال فترة ما قبل الأزمة ويمكن أن تكون بمثابة نُذر في المستقبل.

٣٩ - وأكد السيد فلاسبيك، الأونكتاد، على الحاجة إلى تقييم الأزمة الأخيرة بطريقة شاملة وتحليل ما كان يمكن القيام به في مجال السياسة الاقتصادية لتجنبها. ولاحظ الخطر المتمثل في أن تقترن محاولات الحكومات للخروج من العجز المالي الحالي المرتفع بتخفيضات في المساعدة الإنمائية الرسمية، مما سيرسل إشارة سلبية للتنمية. ووفقا للمتكلم، فثمة حاجة ملحة، في مجال التصدي للأزمة، لمناقشة جادة بشأن الهيكل المالي الدولي الجديد، بما في ذلك النظام النقدي العالمي. وفي الأجل الطويل، فإن السبيل الوحيد للمضي قدما يتمثل في التقليل من تحكم المضاربين في تقييم العملات، لأن حالات تعويم العملات لم تعرض البلدان لصدمات مفاجئة. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري النظر في نظام جديد للتعامل مع تقلبات أسعار السلع الأساسية. وأُشير إلى أهمية التوصل إلى توازن مناسب بين الاستقرار الاقتصادي والتنمية، ويترتب على هذا النظر في اعتماد سياسات وأدوات لمواجهة التقلبات الدورية، فضلا عن اتخاذ تدابير مثل فرض ضريبة على المعاملات النقدية الدولية وضوابط رأس المال الوطني.

٤٠ - وانتقل إلى موضوع التجارة، فشدد المتكلم على ضرورة الانتهاء من جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وأشار، مستدركا، إلى أن الأزمة قد غيرت الأسعار النسبية في الاقتصاد العالمي بشكل كبير، وبالتالي فإن جميع الحسابات وتقييم الفوائد التي يمكن جنيها من مجموعة معينة من الترتيبات، مثل اختتام جولة الدوحة، في حاجة إلى إعادة تقييمها. ويجب على المجتمع الدولي أن يتوقف قليلا ويعيد التفكير في الاستراتيجية الإنمائية برمتها، عن طريق النظر في جميع جوانبها المترابطة، بدلا من مجرد التركيز على التجارة أو تدفقات رأس المال.

المناقشة

٤١ - اتفق العديد من المتكلمين، خلال المناقشة التي تلت ذلك، على اختلاف طابع الأزمة وشدتها، وسرعة وقوة الإنعاش اللاحق لها، وأن هذا الاختلاف سيستمر بين مختلف المناطق والبلدان، وكذلك بين مختلف أنواع التدفقات المالية والتجارية. وهذا ما يجب مراعاته عند محاولة التخفيف من أثر الأزمة، والتعامل مع عالم ما بعد الأزمة والسعي لعدم تكرارها في

المستقبل. وأعرب بعض المشاركين عن القلق من أن يظل التحدي المتمثل في كيفية ضمان الإصغاء لنظام الإنذار المبكر والاستجابة له ماثلا، حتى وإن تم إنشاء هذا النظام.

٤٢ - وشدد العديد من المشاركين على الحاجة إلى معالجة محنة الكثير من البلدان متوسطة الدخل، التي كانت عرضة لآثار الأزمة وكانت مثقلة بالديون، بل افتقرت إلى القدرة المناسبة على الحصول على تمويل بشروط ميسرة. وأشار مشاركون آخرون إلى دور المرأة، التي تأثرت بشدة من جراء الأزمة، لكنه دور رئيسي لعملية الإنعاش، وفي تخفيف آثار الأزمة ومنع تكرار حدوثها في المستقبل.

خامسا - المائدة المستديرة ٣ - دور التعاون المالي والتقني في مجال التنمية، بما في ذلك المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، في تفعيل أنشطة تعبئة الموارد المالية على الصعيدين المحلي والدولي من أجل التنمية

٤٣ - عقب الملاحظات الاستهلالية التي أدلى بها الرئيس، جواو غوميز كرافينهو، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في البرتغال، ضم اجتماع المائدة المستديرة ٣ ثلاثة من أعضاء فريق المناقشة، وهم الأميرة الهولندية ماكسيما، المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون التمويل الشامل للتنمية؛ وفيليب دوستي - بلازي، المستشار الخاص للأمين العام لشؤون التمويل المبتكر للتنمية؛ وسيمون سكوت، رئيس شعبة الإحصاء والرصد بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

البيانات المقدمة من أعضاء فريق المناقشة

٤٤ - ركزت الأميرة الهولندية ماكسيما في بيانها على أهمية وصول الجميع إلى القطاع المالي الرسمي، بما في ذلك مجموعة كاملة من الخدمات المالية، وخصوصا لذوي الدخل المنخفض والمتذبذب، إذ يحتاجون لمزيد من الإدارة المالية لتخفيف استهلاكهم. وتمثل التحدي في توفير الخدمات الرسمية المتسمة بالمرونة والتي يمكن للفقراء الحصول عليها كتلك التي يقدمها حاليا القطاع غير الرسمي. وفي حال نجاحها، فهذا من شأنه المساعدة على الحد من عدم المساواة في الدخل، وتقليص اقتصاد الظل وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية للبلدان. وكانت تنمية القطاع المالي هي مفتاح التنمية وثبت بالدليل أن ''سياسة الشمول'' أدت إلى زيادة الاستثمار والنمو.

٤٥ - وكمثال على الآلية الناجحة لتقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص، أشارت المتكلمة إلى الشراكة القائمة بين الشركة الهولندية لتمويل التنمية، وهي مصرف إنمائي، والحكومة الهولندية، التي أنشأت صندوقا بتمويل من الحكومة قدره ٤٠٠ مليون دولار،

يسمى ماسيف (Massif). ويعمل ماسيف في ٥٠ بلدا، ويقدم التمويل إلى مؤسسات الوساطة المالية المشاركة والتي تقدم، بدورها، مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، بما في ذلك حسابات التوفير، والائتمان، والرهونات العقارية والتأمين للملايين من الناس. وكان ماسيف قادرا، بفضل الشراكة الخاصة، على تحمل أنواع من المخاطر البالغة الشدة حتى بالنسبة للمصارف الإنمائية أو المصارف التجارية. واقترحت المتكلمة أن يولى مزيد من الاهتمام بتمويل المؤسسات صغيرة الحجم والمؤسسات متوسطة الحجم، على نحو يماثل التمويل التقليدي البالغ الصغر. وأشارت إلى أن المؤسسات صغيرة الحجم والمؤسسات متوسطة الحجم كانت مسؤولة عن توفير ما نسبته ٧٠ في المائة من فرص العمل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأشارت أيضا إلى الحاجة إلى إنشاء رابطة للمؤسسات صغيرة الحجم والمؤسسات متوسطة الحجم تكون مماثلة لتلك الخاصة بالتمويل البالغ الصغر.

٤٦ - وتكلم السيد دوستي - بلازي (المستشار الخاص للأمين العام) عن الإمكانية التي ينطوي عليها التمويل المبتكر للتنمية، الذي يتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية في تعبئة جزء من الموارد العالمية، ولا سيما نظرا لحالات القصور في الوفاء بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية والطلب على الموارد لتلبية الحاجات الجديدة الناشئة، من قبيل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها والأمن الغذائي. وسلط الضوء على إنجاز معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث من خلال الضريبة التضامنية على تذاكر السفر بالطائرات، واسترعى الانتباه إلى عمل الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية. واقترح أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في هذا المجال وأن تشجع على إنشاء فريق حكومي دولي معني بالتمويل المبتكر للتنمية.

٤٧ - ودعا المتكلم أيضا إلى استحداث ضريبة على المعاملات المالية في الوقت المناسب بوصفها مصدر مكرس لتمويل التنمية، مع احتمال أن يسهم في مكافحة الأمراض المعدية، مثل السل والملاريا، ووفيات الأطفال، وحالات الوفاة المبكرة وسوء التغذية. وأعرب المتكلم عن رأي مفاده أن الوقت قد حان لفرض ضريبة على المعاملات المالية من أجل التنمية حيث أعرب رؤساء الحكومات في كثير من البلدان، بما فيها المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، ومختلف السلطات الاقتصادية في الولايات المتحدة، وحائزين على جائزة نوبل وغيرهم عن تأييدهم لهذه المبادرة. ووفقا للمتكلم، فإن الرأي العام العالمي يطالب أيضا بتعويض من المضاربين الماليين عن الخسائر التي يتكبدها الآخرون حاليا، بمن فيهم الفقراء. ورحب بإنشاء الفريق الرائد لفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالمعاملات المالية الدولية من أجل التنمية وأعرب عن تطلعه لتقريرها المقبل.

٤٨ - وأشار السيد سكوت (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) في مستهل بيانه إلى الدور الإيجابي الذي اضطلع به توافق آراء مونتيري في زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال الهدف المتفق عليه بشأن نسبة ٠,٠٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، الذي كان بمثابة قوة للتعبئة. ولقد زادت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٣٥ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠٠٤. وبالرغم من هذه الزيادة، فقد كانت هناك حالات للقصور في الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية من قبل لجنة المساعدة الإنمائية في سبعة بلدان. ونظرا للأداء السابق للبلدان المانحة وللضغوط المالية الحالية، تتوقع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نقصا قدره ١٧ بليون دولار في عام ٢٠١٠ (منها ١٣ بليون دولار نقصا لأفريقيا) في الوصول إلى الالتزامات المقطوعة في عام ٢٠٠٥. وكان من رأي المتكلم أنه قد تكون هناك حاجة إلى تعديلات واقعية للأهداف للحفاظ على الزخم والمصداقية.

٤٩ - ويتطلب الوفاء بالالتزامات بشان المساعدة الإنمائية الرسمية تخطيطا للأجل المتوسط من قبل البلدان المانحة. ودلت التجربة أن البلدان المانحة التي حققت أهدافها كانت قد وضعت خططا للميزنة في الأجل المتوسط لأغراض الأهداف المتعلقة بالمعونة. وكان من رأي المتكلم أنه يتعين على جميع الجهات المانحة أن تحدد أهدافا واضحة وواقعية للإنفاق على المعونة في الأجل المتوسط، ولتحقيقها بشكل متزايد عاما بعد الآخر. وهذا من شانه أن يمكّن البلدان النامية من التخطيط المسبق لميزانياتها استنادا إلى توقعات واقعية لتدفقات المعونة.

المناقشة

٥٠ - خلال المناقشة التفاعلية التي تلت ذلك، كان هناك اتفاق واسع النطاق على أنه، نظرا لأوجه قصور المساعدة الإنمائية الرسمية، فمن المهم، على وجه الخصوص، أن يبذل جميع أصحاب المصلحة جهودهم لزيادة فعالية المعونة وفقا لإعلان باريس وبرنامج عمل أكرا. ودعا بعض المشاركين إلى تحسين الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لجعل المعونة أكثر فعالية ولنقل المعارف والمهارات إلى البلدان المتلقية والمنظمات المشاركة في تطوير القدرات في الميدان. وبشأن نشوء جهات مانحة غير تقليدية، دعا البعض إلى بذل الجهود لجمع إحصاءات موثوقة ومنتظمة عن مساهماتها في مجال المعونة. وتقدم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالفعل مساعدة تقنية لبعض الجهات المانحة الناشئة من غير الأعضاء فيها لبناء قدراتهم على تقديم تقارير عن إحصاءات المعونة التي يقدمونها بما يتماشى مع المعايير الدولية.

٥١ - ويعد حشد الموارد المحلية مجالا آخر يجب تعزيزه، بالإضافة إلى تحسين تنسيق جهود المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف. ويشمل ذلك الاستفادة للجميع من التمويل، مما يعد مهما للتنمية الشاملة ولكنه قد يشكل تحديا في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة. وجرى التشديد على أهمية وضع الهيكل الأساسي المالي على الصعيد الوطني من أجل تعزيز التمويل الشامل، للاستفادة من إمكانيات المدخرات لتوجيه الموارد إلى القدرات المنتجة للبلدان النامية.

٥٢ - وأعرب كثير من المتكلمين عن تأييدهم لآليات التمويل المبتكرة التي ستكمل المعونة الإنمائية الرسمية وتؤمن تمويلا إضافيا ومستداما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق معالجة مشاكل محددة مثل التدفقات الرأسمالية غير المشروعة والتهرب الضريبي. وأعرب البعض عن رأي مفاده أن الآليات التي ثبت أنها ناجحة في قطاع الصحة، يجب تطبيقها على تمويل تغير المناخ، لا سيما في ضوء الهدف المحدد لعام ٢٠٢٠ والذي اعتمد في كوبنهاغن. وأُشير إلى أن المصادر الكبرى للتمويل في هذا المجال هي استثمارات القطاع الخاص، مع التركيز على تعديل التكنولوجيا في إطار المشاريع القائمة بدلا من وضع تكنولوجيا جديدة. وطُرح اقتراح مؤداه أن المساهمات التي يتلقاها المرفق الدولي لشراء الأدوية مستقبلا يمكن أن تقسم بين الصحة وتغير المناخ.

٥٣ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها من أن وضع نظم لموارد مالية مبتكرة بالتوازي مع المعونة الإنمائية الرسمية قد يعوق فعالية المعونة ويثقل كاهل البلدان النامية. وفيما يخص الآليات الجديدة، أعرب البعض عن رأي مؤداه أنها يجب أن تكون فعالة من حيث التكلفة ومرتكزة على النتائج وممولة بتبرعات من القطاع الخاص بصورة رئيسية. وفضلا عن ذلك، يجب أن يكون التركيز على تحسين الآليات القائمة. وأعرب عدد قليل من الوفود عن ترددهم في تأييد استحداث نظم غير طوعية، مثل ضريبة التضامن مع شركات الطيران، نظرا للأثر السلبي المحتمل على مجالات اقتصادية معينة (على سبيل المثال، السياحة وصناعة الطيران والقطاع المالي)، ولا سيما خلال وقت عصيب اقتصاديا. وردا على ذلك، أشار أحد المتكلمين إلى تجربة ضريبة التضامن مع شركات الطيران، التي لم تقلل الطلب على تذاكر الطيران و لم يكن لها أثر ضار على السياحة في البلدان النامية لأن مبلغ الضريبة كان ضئيلا جدا ولأنها فُرضت على الركاب من البلدان المتقدمة النمو.

٥٤ - وكانت إحدى المبادرات المحددة التي اجتذبت اهتماما كبيرا الضريبة المقترحة على المعاملات المالية. ومن المتوقع مناقشة تقرير عن هذه المسألة في الاتحاد الأوروبي. وستشمل المناقشات أيضا صكوكا أخرى للتمويل المبتكر. وأعرب بعض المشاركين عن رأي مفاده أن الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بدور أكبر في هذا المجال، وأعربوا عن دعمهم لفكرة إنشاء فريق

حكومي دولي تابع للأمم المتحدة معني بالتمويل المبتكر. وتم توجيه نداء لتنظيم مناسبة غير رسمية عن إمكانية استخدام المصادر الطوعية المبتكرة لتمويل التنمية، تحضيرا لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، حسب ما صدر به تكليف من الجمعية العامة في قرارها ١٩٣/٦٤.

سادسا – حوار تفاعلي غير رسمي: الصلة بين تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – الطريق إلى المناسبة الرفيعة المستوى لعام ٢٠١٠

٥٥ – عقب الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها نائب رئيس الجمعية العامة، تضمن الحوار غير الرسمي لتبادل الرأي بيانين مقدمين من ضياء قريشي، كبير المستشارين بمكتب كبير الاقتصاديين بالبنك الدولي؛ وجومو كوامي سوندارام، الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

البيانان المقدمان

٥٦ – شدد السيد قريشي (البنك الدولي) على أن الأزمة الاقتصادية الأخيرة وفرت فرصة لتفكير جديد بشأن التعاون الاقتصادي الدولي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويجب أن يرتكز هذا النوع الجديد من التعاون على المنافع المتبادلة وأن يستفيد من زيادة مستويات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتتطلب استعادة الظروف الملائمة لنمو اقتصادي قوي ومستدام التعاون فيما بين جميع فئات البلدان. وفي حين أن المرحلة الحادة من الأزمة الاقتصادية والمالية يبدو أنها قد انتهت، فما زال هناك كثير من التحديات التي تواجه تأمين الانتعاش واستعادة النمو الراسخ، مثل تصميم استراتيجيات خروج ملائمة من حزم التنشيط وتنفيذ إصلاحات القطاع المالي وغيرها من الإصلاحات الهيكلية. وبينما مكنت إجراءات المواجهة في مجالات السياسات الصين والهند من الانتعاش بسرعة، فما زال هناك تباطؤ كبير في معظم البلدان المتوسطة الدخل. وشدد المتكلم على أن البلدان المنخفضة الدخل تأثرت بقدر أقل في البداية لأنها أقل اندماجا في النظام المالي الدولي، ولكن مع انتشار الأزمة وتعمقها أصبح أثرها كبيرا، عن طريق انخفاض حجم الصادرات والتحويلات والسياحة وأسعار السلع الأساسية وشروط التبادل التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الرأسمالية. ومن المرجح أن تصبح الآثار الإنمائية للأزمة شديدة وطويلة الأمد، كما أن آفاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد ساءت.

٥٧ – وتبعا لذلك، فهناك حاجة إلى مزيد من الدعم للبلدان النامية. ولا ينبغي النظر إلى المساعدة المالية على أنها هبة، بل استثمار في نمو عالمي قوي ومستدام ومتوازن، مما سيفيد

الاقتصاد العالمي. ولهذه الغاية، دعا المتكلم إلى مزيد من الاستثمار في العالم النامي من البلدان المرتفعة الدخل والغنية بالفائض من الاحتياطيات، وكذلك الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب من بلدان مثل الصين. وقال إن زيادة الإقراض من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وتعجيل وتيرة الوفاء بتعهدات المساعدة الإنمائية الرسمية، وأنماط التمويل المبتكرة، ومن بينها الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل السلع العامة العالمية المهمة والبرامج العالمية المتصلة بالتنمية، وكذلك التدفقات الكبيرة للموارد المتصلة بالكربون إلى البلدان النامية، ستساعد على توفير الأموال التي هناك حاجة ماسة إليها للتنمية. ولكن خطط التأمين المتعددة الأطراف والثنائية لتخفيف أخطار المستثمرين من القطاع الخاص في الأجل الطويل، وتقوية شبكات الأمان المالية الدولية لتقليل الطلب على الاحتياطيات لأغراض التأمين الذاتي، ومقاومة التدابير الحمائية، ودعم جدول أعمال التجارة العالمية، وكذلك مواصلة التقدم في الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية، ستساعد على إطلاق موارد إضافية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر.

٥٨ - وناقش السيد جومو (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) التحديات المستقبلية في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. وقال مشيرا إلى حشد الموارد المحلية، إن خرافات كثيرة شائعة في السنوات القليلة الماضية قد تبددت بفعل الأزمة الأخيرة. وقد أثبتت الخبرة أن معدل الادخار قد تبع معدل الاستثمار و لم يقده، وأن التنمية ستؤدي إلى تحسين الحوكمة، وأن العكس ليس صحيحا بالضرورة. وأبرز المتكلم الخسارة الكبيرة للإيرادات المالية بسبب قصور التعاون الضريبي الدولي، وشدد على أن التدفقات الرأسمالية الصافية قد اتجهت من الجنوب إلى الشمال بصفة عامة. وفضلا عن ذلك، لم تنخفض تكاليف المعاملات المالية كثيرا على مر السنين، بينما زاد عدم الاستقرار والتقلب. وأبرز المتكلم أن الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما كان يتلو الاستثمار المحلي و لم يقده في المعتاد. وفي السنوات الأخيرة، حدث انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما في البلدان النامية. وإضافة إلى ذلك، كان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر استثمار ''حقول جدباء''، اقتنى مرافق إنتاج قائمة فحسب، و لم يكن استثمار ''حقول خضراء'' يستحدث طاقات اقتصادية ووظائف جديدة. وفي أقل البلدان نموا، لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر يستحدث نموا مستداما حيث أنه كان متجها أساسا نحو استغلال المعادن، و لم تكن له سوى صلات قليلة ببقية الاقتصاد المحلي. وفيما يخص التجارة، شدد المتكلم على تدهور شروط التبادل التجاري لكل من السلع الأساسية الأولية والبضائع المصنعة من البلدان النامية. وينبغي أن توفر المعونة لصالح التجارة تعويضا عن خسارة الدخل وخسارة

القدرات الإنتاجية والتصديرية بسبب تحرير التجارة، إلى جانب تمويل قدرات إنتاجية وتصديرية جديدة.

٥٩ - وفيما يخص المعونة، ذكر أنه في حين يزعم البعض عدم وجود علاقة إيجابية بين المعونة والنمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية، فإن هناك صلة واضحة إذا استبعدت المعونة التي تقوم على دوافع سياسية. ويمكن لمصادر التمويل المبتكرة، مثل الضرائب على المعاملات المالية أو معاملات صرف العملات، وكذلك المعونة لصالح التجارة والتمويل للتكيف مع تغير المناخ، أن توفر مصادر إضافية مهمة للتنمية. وشدد المتكلم على أن الملكية الوطنية وحيز السياسات لهما أهمية حاسمة في زيادة فعالية المعونة. وفيما يخص الديون، فإن البلدان الأقل نموا وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبعض البلدان المتقدمة النمو قد شهدت مشكلات كبيرة في الآونة الأخيرة بالرغم من التقدم الكبير المحرز في السنوات القليلة الماضية. ومن المرجح أن تحدث مستقبلا أزمات في مجال الديون السيادية، وهناك حاجة إلى إطار جديد منصف وشامل للقدرة على تحمل الديون، مع وجود محكمة للتحكيم في مجال الديون، وتيسير معالجة الديون، من أجل مواجهة تلك الأزمات. ويجب إعادة دراسة مفهوم آلية قوية لإعادة هيكلة الديون. وينبغي للأمم المتحدة، باعتبارها أكثر المنتديات شمولا وشرعية، أن تقود الجهود المبذولة لتحسين اتساق وترابط النظام المالي العالمي دعما للتنمية. وينبغي لجهود الإصلاح أن تواجه القصور الديمقراطي في المؤسسات المالية العالمية وأن تعالج المسائل التنظيمية المالية والنقدية. وشدد المتكلم على نقاط الاتفاق المهمة التي جرى التوصل إليها حديثا بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في إجراءات تصديها للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتمسك بتلك الآراء المشتركة بشأن السياسات من أجل تعزيز تعاون متعدد الأطراف على نحو أوثق. وفضلا عن ذلك، فهناك ضرورة ملحة إلى توسيع وتقوية الشراكة العالمية من أجل التنمية لجميع أصحاب المصلحة، على نحو ما دعا إليه الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

المناقشة

٦٠ - خلال المناقشة التي أعقبت ذلك، كان هناك توافق عام في الآراء على أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يحتاج إلى تصعيد جهود العمل من جانب كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو. ويستند الهدف ٨ بشان إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية على المبادئ المكرسة في توافق آراء مونتيري والتي أعيد تأكيدها في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. وشدد المتكلمون على أن الشراكة العالمية وفرت الأساس لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ويدعو تنفيذها إلى بذل جهد منسق ومستدام من جانب جميع الجهات أصحاب

المصلحة، ومن بينها الدول الأعضاء والمؤسسات صاحبة المصلحة والمجتمع المدني وقطاع الأعمال. وعلى وجه الخصوص، يجب تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، ومن بينها مؤسسات بريتون وودز. وشددت الدول الأعضاء على ضرورة استكشاف سبل لتقوية عملية متابعة التمويل من أجل التنمية، لمصلحة تلبية الأهداف الإنمائية للألفية.

٦١ - وأشار متكلمون عديدون إلى أن أزمات الوقود والطاقة والأزمات المالية والاقتصادية العالمية التي حدثت في الآونة الأخيرة قد أدت إلى انخفاض الدخول وارتفاع البطالة في البلدان النامية نتيجة لانخفاضات التدفقات الخارجية وانخفاض إيرادات الصادرات وانخفاض التحويلات. ويهدد ذلك المكاسب التي تحققت بصعوبة والتي كانت متفاوتة في مجالات تخفيض حدة الفقر، والصحة، والتعليم. وللتصدي للأثر السلبي للأزمات، ولا سيما في البلدان التي لها احتياجات مالية خاصة، يعد تحقيق مرامي الهدف ٨ حاسم الأهمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بتعهداته في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن يحسن فعالية المعونة، وأن يخفض مشروطياتها. وأُشير إلى أن نوعية الإحصاءات يجب تحسينها لجعل المعونة أكثر فعالية، ولا سيما في البلدان التي لها احتياجات خاصة. وقد أثبتت مصادر التمويل المبتكرة فعاليتها في توفير مصادر إضافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويجب زيادة تعزيزها واستكشافها.

٦٢ - وشدد متكلمون عديدون على أن المجتمع الدولي يجب أن ينشط جهوده لتحقيق تقدم في الأهداف التي ما زالت بعيدة جدا عن بلوغ المرامي المتفق عليها، ولا سيما تخفيض الوفيات النفاسية، وكذلك تعزيز المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية. وأشاروا إلى أن آليات تخفيض أسعار الأدوية تنطوي على إمكانية تعزيز الأهداف الصحية، بينما يمكن لتحسين الوصول إلى التكنولوجيا أن يوفر أداوت قوية للتعامل مع تغير المناخ وزيادة الإنتاجية الزراعية. وبينما جرى الاعتراف عموما بأهمية تركيز المعونة الإنمائية وغيرها من التدفقات المالية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أبرز متكلمون آخرون أيضا ضرورة اتباع سياسات إنمائية أطول أمدا تتطلع إلى ما يتجاوز نطاق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٣ - ودعا كثير من المشاركين إلى تحقيق الوعد الإنمائي لجولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وزيادة المعونة لصالح التجارة للتعويض عن فقدان إيرادات التعريفات، ومقاومة النزعة الحمائية، وكذلك توسيع نطاق التدابير لتحقيق القدرة على تحمل الدين للبلدان النامية. وأبرز بعض المتكلمين أيضا أهمية القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ودعوا إلى إيجاد بيئة مواتية للاستثمار في الأعمال التجارية.

٦٤ - وذُكر أن الحكم الرشيد على جميع المستويات يعد حاسم الأهمية للتوصل إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الصعيد المحلي، يجب على البلدان النامية مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الرامية إلى تخفيض حدة الفقر وإيجاد الوظائف واستدامة النمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد، يعد توفير حيز كاف للسياسات أمرا حاسم الأهمية. وعلى الصعيد الدولي، أبرزت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة الحاجة إلى إصلاح شامل من أجل الوصول إلى بنيان مالي دولي أكثر إنصافا واتساقا ويتسم بالمشاركة والتوجه نحو التنمية.